الأمم المتحدة S/PV.8056

# مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٥٦

الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد أليمو | إثيوبيا |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد إليتشوف |
| | أوروغواي | السيد بيرموديث |
| | أوكرانيا | السيد يلتشينكو |
| | إيطاليا | السيد لامبرتيني |
| | بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | السيد إنشوستي جوردان |
| | السنغال | السيد سيك |
| | السويد | السيد سكوغ |
| | الصين | السيد تشانغ ديانبن |
| | فرنسا | السيدة غيغن |
| | كازاخستان | السيد ساديكوف |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد آلين |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة هيلي |
| | اليابان | السيد بيشو |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧) (S/2017/784)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1729884 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان (S/2017/784)

### تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧) (S/2017/784)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وسعادة السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم.

ويشارك السيد موغاي في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/784، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان والذي يغطي الفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

**السيد شيرر** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الدعوة لمخاطبة مجلس الأمن لتناول بعض المسائل ذات الأهمية الحاسمة في جنوب السودان. وسأعرض بإيجاز آخر المستجدات بشأن الحالة في البلد، فضلا عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية المدنيين وبناء السلام الدائم، وفقا لما تنص عليه ولايتنا.

بينما نقترب من نهاية موسم الأمطار، ما زال جنوب السودان يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وإنسانية. ويبدو أن الحكومة قد اكتسبت بعض الجرأة بفضل المكاسب العسكرية التي حققتها مؤخرا، بما في ذلك في بعض المعاقل الرئيسية للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الموالي للقائد رياك مشار. وتؤجج مشاعر عدم الثقة العميقة في القوات العسكرية، التي تفاقمت بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، فرار السكان إلى البلدان المجاورة. وفي جميع أنحاء البلد، لا تزال المعارضة مفككة بشدة وقد مُنيت بانتكاسات عسكرية كبيرة في الأشهر الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، فإن الأزمة الاقتصادية تواصل تغذية مشاعر الإحباط العام وتقوض قدرة الحكومة على الحكم وعلى تقديم الخدمات لشعبها. وفي كثير من الحالات، لم يحصل موظفو الخدمة المدنية على مرتباتهم منذ ما يربو على أربعة أشهر كما أن ثمة تأخيرات في صرف مرتبات قوات الأمن. وتواصل النزاعات ذات الطابع المحلي اندلاعها. ومما يزيد من تأثيرها كثيرا استخدام الأسلحة الأوتوماتيكية فيها حيث تؤثر على مناطق خارج نطاق النزاع الرئيسي. وتدور الآن مناقشات حول التعجيل بإجراء الانتخابات. وما زلت أشدد في حديثي مع نظرائي الحكوميين على ضرورة أن تكون الانتخابات نزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، ولكنها ينبغي أن تمثل أيضا توطيدا لعملية سلام حقيقية.

وإلى جانب الآخرين الموجودين هنا اليوم، لا يزال يساورني بالغ القلق من الحالة الإنسانية. وهذا نزاع وقع فيه العدد الأكبر من الخسائر في صفوف المدنيين وليس المقاتلين. وتقدر وكالات

الأمم المتحدة أن العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين يبلغ ٧,٦ ملايين. إن الأعباء التي يتحمل العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية والبلدان المانحة في دعم هؤلاء الأشخاص بالغذاء والرعاية الصحية والتعليم أعباء هائلة. وحتى الآن مولت بنسبة ٦٦ في المائة خطة الاستجابة الإنسانية الأخيرة، التي كانت في وقت ما مدرجة في الميزانية بمبلغ ١,٦ بلايين دولار. ولا بد أن أؤكد على أنه بدون ذلك الدعم الإنساني، فإن آلاف الناس ببساطة لن يبقوا على قيد الحياة.

وارتفع عدد الأشخاص المشردين في جنوب السودان إلى ٤ ملايين تقريبا خلال النصف الأول من هذا العام. ومن هؤلاء، فر مليونا شخص إلى البلدان المجاورة: أوغندا، والسودان، وإثيوبيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أعرب عن تقديري لتلك البلدان على تحملها لذلك العبء.

ولا أزال أحيي الجهود التي يبذلها على أرض الواقع شركاؤنا في مجال العمل الإنساني، الذين يصلون إلى ملايين من أشد الناس ضعفا في البلد. ومع ذلك، وفي المناطق الحرجة، وفي كثير من الأحيان في الأوقات الحرجة، لا يمكن الوصول إلى المجتمعات المحلية بسبب رفض السماح بإمكانية الوصول. وتشمل تلك المناطق الحرجة منطقة أعالي النيل الكبرى، وأجزاء من الولايات الاستوائية والمناطق الجنوبية والغربية لمدينة واو، حيث تستمر العمليات العسكرية الحكومية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى سكان بقارة خارج واو سوى في الشهر الماضي، بعد رفض منحهم إمكانية الوصول لما يقرب من عام. إن السماح بالوصول المستمر والمنتظم هو الأمر المطلوب واللازم.

وكان لتشقق قوات المعارضة نتائج سلبية على الجهود الإنسانية. فعلى سبيل المثال، فإن تسيير برنامج الأغذية العالمي لقوافله المنتظمة إلى يامبيو — التي تبعد حوالي يومي سفر من جوبا – يتطلب حاليا استصدار ١٣ تصريحا منفصلا من الجماعات المسلحة على طول الطريق. وعلى نحو متزايد، يتحول المقاتلون إلى أعمال الإجرام على طول الطرق الرئيسية، مع استهداف المدنيين وقوافل المعونة. وقبل أسبوعين، قتل سائق تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر حينما هوجمت قافلته للإغاثة في غرب الاستوائية. وبوفاته يصل عدد العاملين في مجال تقديم المعونة الذين قتلوا في جنوب السودان إلى ١٨ في هذا العام وحده.

إن المسؤولين الحكوميين بحاجة إلى اتخاذ موقف أكثر إيجابية تجاه شركائنا في مجال العمل الإنساني، الذين كثيرا ما ينحون عليهم باللائمة لعكسهم صورة دولية سلبية للبلد. وإزالة العديد من العوائق البيروقراطية، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية المفروضة على منظمات العمل الإنساني، أمر مطلوب للإقرار بالأعمال القيمة التي تضطلع بها هذه المنظمات من أجل شعب جنوب السودان.

إننا، بوصفنا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نعمل جاهدين على دعم زملائنا العاملين في مجال العمل الإنساني. ويتعين أن يكون أسلوب عملنا قويا وسريعا واستباقيا. وقدمنا الدعم الاحتياطي للمساعدة على حماية مرافق العمل الإنساني الرئيسية، كما هو الحال في بونج، في الجزء الشمالي للبلد. ولكن، للأسف، فإن مهامنا شملت أيضا إجلاء الموظفين أثناء القتال الفعلي. وأتوقع أن يزداد ذلك التعاون، مع احترام كل واحد منا لولاية الآخر، إذا استمرت الاتجاهات الأمنية.

إننا بعيدون عن تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة في معظم المناطق، ولكننا نتطلع باستمرار إلى اغتنام الفرص لدعم المجتمعات المحلية في العودة إلى ديارها، حيثما أمكن ذلك. وستفتتح بعثة الأمم المتحدة قريبا وجودا دائما في ياي وتوطد وجودنا في توريت ويامبيو – وكلها مناطق في ولايات الاستوائية، في اتجاه الجنوب – بغية ردع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وبناء الثقة من أجل عودة الناس إلى ديارهم. وسيتم

إغلاق موقع الحماية الصغير في ملوط في الشمال في الأسابيع المقبلة، تمشيا مع رغبة الناس هناك في العودة إلى ديارهم. وننظر في تقليص مواقع الحماية في واو، وربما حتى في بور.

ونعمل بشكل وثيق مع شركائنا في مجال العمل الإنساني على تنسيق جهودنا لكي يكون للناس خيار حقيقي للعودة إلى ديارهم. ويلزم النظر في جودة الخدمات داخل مواقع حماية المدنيين وخارج المجتمعات المحلية بغية إقامة المزيد من التوازن. ومن الواضح أن وجود مرفق طبي من الدرجة الأولى داخل مواقع لحماية المدنيين، وعدم وجود دعم طبي في الخارج يمنع الناس من العودة إلى ديارهم. وستتزامن تلك الجهود أيضا مع جهود بعثة الأمم المتحدة لزيادة نشر قوات حفظ السلام من المهام الثابتة إلى المجتمعات المحلية حيث تمس الحاجة إليها.

ومع ذلك، وفي نهاية المطاف، ستتوقف تلك الحركة بصورة حاسمة على الكيفية التي تتصرف بها القوات الحكومية وقوات المعارضة. وحيث يوجد انضباط، كانت النتائج تدعو إلى التشجيع، ولكن حيث تواصل تلك القوات الاعتداء على المدنيين، سيظل موقع حماية المدنيين ملاذا ضروريا. وفي غضون ذلك، تبذل جهود متزايدة لتحديد العناصر الخبيثة والإجرامية داخل مواقعنا. وسيتم طرد الجناة والمقاتلين الذين تم تحديدهم بغية تعزيز الطابع المدني للمواقع.

وأود أن أتناول بإيجاز نشر قوة الحماية الإقليمية. وفي حين كررت الحكومة رسميا قبولها قوة الحماية الإقليمية والتزمت بعثة الأمم المتحدة التزاما تاما بموافقات الحكومة وبروتوكولاتها، لا يزال من المسائل المعقدة تحديد موضع قوة الحماية لإقليمية فيما يتعلق بمطار جوبا – بما في ذلك على مستوى قاعدة تومبينغ المجاورة للمطار والتابعة لبعثة الأمم المتحدة. إن ولاية قوة الحماية الإقليمية محددة بصورة واضحة ولا لبس فيها في القرارات التي اتخذها المجلس. إنني، بالترافق مع قائد القوة التابعة لي، أنخرط مع الحكومة في مناقشات بشأن المسائل التي لم تحل وسأتواصل في أقرب وقت ممكن مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بغية الاجتماع مع رؤساء أركان الدفاع من بلدان الهيئة الحكومية الدولية المساهمة بقوات في قوة الحماية الإقليمية، والحكومة في جوبا.

وعلينا أيضا أن نتذكر أن الحالة على أرض الواقع تغيرت كثيرا عما كانت عليه العام الماضي، حينما كان جيشان مستقلان يتمركزان داخل جوبا. واليوم، نعتقد أن من المرجح أن تتأتى التهديدات الأمنية في جوبا من الاضطرابات المدنية التي يثيرها الانهيار الاقتصادي المحتمل. ومع ذلك، فإن حدة القتال في الولايات الاستوائية لم تكن موجودة قبل عام. ونتيجة لذلك، فإن تلك المناطق هي التي أتى منها أكثر من مليون شخص الذين فروا إلى أوغندا. إن تعزيز قوات بعثة الأمم المتحدة بنشر قوة الحماية الإقليمية، إذ أنها تصل تدريجيا، سيمكن البعثة من مواصلة الانتشار إلى تلك المناطق، تمشيا مع إبراز ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الحالة السياسية الراهنة. وأعتقد أن الحيز المتاح للتوافق على اتفاق عام ٢٠١٥ لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان حيز ضيق. فلم تبد الأطراف اهتماما يذكر بالانخراط في مفاوضات جادة بشأن سبل المضي قدما، بالرغم من المبادرات المختلفة الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع. ويجب أن تكون الاستراتيجية المركزية لتسوية النزاع الوساطة السياسية عبر منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ومن جانبها، ستواصل الأمم المتحدة دعم الحوار الوطني مع توخي الحذر وشريطة أن يبقى الحوار متسما بالشفافية والشمول. وأقر بأن العملية قد تبدو منحازة بالنسبة لمعارضة محبطة ومجزأة بشكل متزايد، ولكن في الأشهر الماضية وفرت العملية منصة مفيدة للحوار المفتوح والمناقشة الحيوية للغاية. وبالمشاركة في العملية، يحدونا الأمل في تشجيع عملية متسقة مع أفضل الممارسات، وفي الوقت نفسه تظل مدفوعة وطنيا.

وثمة إلحاح إنساني وسياسي على السواء لجلستنا المعقودة هنا اليوم. ففي الأسبوع الماضي، كان هناك حماس متجدد وتضامن مع عملية التنشيط. ولم يتبق سوى بضعة أشهر من الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام. وتقوم حاجة إلى الزخم الخارجي لدعم السلام. ومن الأهمية البالغة بمكان الآن أن يبدي المجتمع الدولي وحدة الهدف في دعم عملية سلام قابلة للتنفيذ من شأنها أن تؤدي إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المناسب، ولكن بعد فترة انتقالية تتسم بالشمول والاستقرار.

إنني ملتزم بمواصلة تلك المشاركة. وبالترافق مع المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، فإننا نواصل مساعينا الحميدة لشغل جميع الأطراف في مشاركة مجدية في العملية السياسية. وسنواصل العمل مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناري ودعم الهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية ومبعوثها الخاص إسماعيل وايس، بالترافق مع الرئيس موغاي واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على تسريع وتيرة الاستعدادات لعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى لجمع الأطراف معا. وسنعزز التعاون فيما بين المنطقة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة لمنع مفاضلة الأطراف بين المنتديات .

وفي كل ذلك، فإن جنوب السودان بحاجة التي توحيد جهود مجلس الأمن واهتمامه والاستفادة من تعاون مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبيانه الصادر قبل بضعة أيام. ونحن جميعا ندرك أن البلد يخاطر بأن يظل مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي المستمر ومصدر استنزاف للموارد الدولية. وتضطلع المنطقة الواسعة بدور بالغ الأهمية في إقناع الأطراف بضرورة التوافق والتوصل إلى حلول سلمية.

ونحن نحتاج إلى أن نبعث بشكل جماعي رسالة واضحة وموحدة إلى الأطراف حول سبل المضي قدماً. والمشاورات التي جرت في الأيام القليلة الماضية هنا في نيويورك كانت مشجعة، ولكننا نقوم بدعم عملية تحتاج أن نضيف إليها المضمون بشكل عاجل. وإنني أعوّل على الدعم المتواصل من الحاضرين هنا.

وأخيراً، أريد أن أشكر أعضاء المجلس على دعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان طوال الأسبوع الماضي، لأن ذلك يبعث على الرضا حقاً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد موغاي.

**السيد موغاي** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتكم الكريمة لي كي أقدّم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن اليوم. إن إحاطتي الإعلامية ستبني على المعلومات المستكملة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/PV.8030) بشأن تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. لذلك، سأركز على استكمال المعلومات بصورة عاجلة، بما في ذلك التقرير المقبل عن تقييم اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، ومنتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

لقد أبلغت في الشهر الماضي عن وقوع حادث تمثل في نشوب قتال عنيف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة والجيش الشعبي لتحرير السودان – الحكومة في بعض مناطق البلد. أمّا حدة القتال فقد تغيرت هذا الشهر، مع صدور تقارير عن وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لآلية الرصد، حيث تشير إلى تراجع نسبي في حدة القتال بين الجيش الشعبي – الحكومة وفصيل مشار التابع للجيش الشعبي – المعارضة.

ومع ذلك، أفيدَ عن اندلا ع القتال بين قوات تابان وفصائل مشار التابعة للجيش الشعبي – المعارضة في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، مما أدى إلى المزيد من تشريد المدنيين. وقد حال الجيش الشعبي – المعارضة دون إمكانية الوصول إلى دورية مشتركة لبعثة

الأمم المتحدة في جنوب السودان والمواطنين على طول النيل، لذا فإننا غير قادرين على إعطاء صورة كاملة في الوقت الراهن. والحالة المتعلقة بالسيطرة على باجاك في ولاية أعالي النيل ما زالت مشوبة بالتوتر لأنه ثمة مزاعم ومزاعم مضادة تصدر عن الجيش الشعبي – الحكومة وقوات مشار التابعة للجيش الشعبي – المعارضة.

ولقد أفادت آلية الرصد عن تشريد ٠٠٠ ٣ من المدنيين وتوجههم إلى إثيوبيا. كما تفيد عن قتال يدور في المناطق الاستوائية، وعن عمليات سطو مسلح في بعض الأنحاء الشرقية من المناطق الاستوائية. ويُبلَّغ عن وجود توترات بين الطوائف في بعض أنحاء منطقة بحر الغزال الكبرى ومنطقة مابان، حيث يقوم نائب الرئيس جايمس واني إيغا بالوساطة بين المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة.

ونحن في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ندرك تماماً أن الأزمة الإنسانية لا تزال قائمة بسبب الصراع في المقام الأول، مع الإبلاغ عن وجود ٦ ملايين شخص يفتقرون بشدة إلى الأمن الغذائي، واستمرار عدم الاتساق في توفير المساعدات الإنسانية. ولا تزال اللجنة المشتركة للرصد والتقييم تركّز تركيزاً كاملاً على ولايتها القاضية برصد وتقييم تنفيذ اتفاق السلام، وهي ملتزمة بدعم الهيئة الحكومية الدولية في تحقيق هدفها الرامي إلى عقد منتدى تنشيطي رفيع المستوى. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم يوم أمس حلقة عمل تقييمية من أجل استعراض تقرير شامل عن حالة تنفيذ اتفاق السلام. وبمجرد إتمام التقرير، سوف يقدَّم إلى الهيئة الحكومية الدولية كجزء من إسهامنا في كفالة نجاح منتدى التنشيط. واسمحوا لي بأن أتوسع في شرح التفاصيل.

في آذار/مارس، اتخذنا خطوة مدروسة لتعزيز دورنا الكبير بتشكيل ست لجان عمل تابعة للجنة المشتركة للرصد والتقييم، وذلك تمشياً مع الفصول الموضوعية الستة للاتفاق. وتتمثل المهام الموكلة إليها في العمل باستمرار على استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، وتقديم الدعم والتوصية باتخاذ الإجراءات التصحيحية التي يتعين الاضطلاع بها. وقد عقدت اللجان العاملة ما مجموعه ٣٨ اجتماعاً حتى الآن. وعملت بصورة ثنائية مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ودعت إلى تقديم إحاطات إعلامية من جانب المؤسسات والآليات الرئيسية المكلفة بتنفيذ الاتفاق.

وتمشياً مع الإطار المرجعي لمنتدى التنشيط، الذي وافق عليه مجلس وزراء الهيئة في ٢ تموز/يوليه، أجرت اللجان العاملة التابعة للجنة المشتركة للرصد والتقييم تقييماً كاملاً لحالة تنفيذ اتفاق السلام، وأعدت التقرير قيد النظر. وأتوقع أن يصدر التقرير النهائي بحلول نهاية الأسبوع المقبل. وكما قلت، بمجرد الانتهاء من إعداد التقرير واعتماده من جانب اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، سيجري تقديمه إلى الهيئة الحكومية الدولية، والغرض منه اعتباره نقطة انطلاق لمناقشة عملية التنشيط.

لن أستبق التقرير النهائي، ولكن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ترى عموماً أنه على الرغم من إحراز تقدم أولي معقول في تشكيل مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، فإن تنفيذ اتفاق السلام توقف في تموز/يوليه ٢٠١٦، وأُحرز في ظل الظروف الراهنة اليوم تقدم موضوعي محدود في تنفيذ الأحكام الرئيسية. ولقد ذكرت سابقاً أن التنفيذ متواضع على أحسن حال، ومن خلال تقارير التقييم المقدمة يوم أمس، لم أرَ شيئاً يدعوني إلى تغيير رأيي.

وثمة أمر أساسي بالنسبة إلى التقرير الكامل هو الحقيقة الدامغة بأن الوقف الدائم لإطلاق النار انتُهك ولا يزال يُنتهك من قبل جميع الأطراف مع الإفلات من العقاب، لذا فقد تدهور الأمن إلى مستوى خطير. ومن الأهمية الأساسية بمكان انشقاق الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة إلى فصيلين – واحد تابع للنائب الأول للرئيس، الجنرال تابان دينق قاي، والآخر تابع للنائب الأول للرئيس سابقاً، السيد رياك مشار، الذي يعيش الآن في المنفى في جنوب أفريقيا. وزيادة عدد الولايات من ١٠

إلى ٣٢، في انتهاك لاتفاق السلام، قد أثّر كذلك تأثيراً أساسياً وسلبياً على الصيغة المعتمدة لتقاسم السلطة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإنه من المخيب للآمال إلى حد كبير أنه بعد عامين، هناك العديد من المؤسسات والآليات الانتقالية لم تنشأ بعد، بما في ذلك الصندوق الخاص بإعادة الإعمار، وهيئة الإدارة الاقتصادية والمالية، وهيئة التعويض وجبر الضرر، ومؤسسات رئيسية للعدالة الانتقالية. والأهم من ذلك، لم يحرز أي تقدم على الإطلاق في عملية وضع الدستور الدائم.

وتقتضي توصيات اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بوجوب أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار، ووضع حد لجميع أشكال العنف. وثمة حاجة أساسية إلى إظهار الإرادة السياسية من جانب الأطراف للاضطلاع بمسؤوليتها عن تنفيذ أحكام الاتفاق. ويجب إزالة جميع الأشكال التي تعرقل إيصال المعونة الإنسانية. ولا بد لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أن تستعجل وتختتم التعديلات الدستورية والتشريعية، وتشرع دون مزيد من التأخير في عملية وضع الدستور الدائم.

وفي إطار التحضير لعودة الأشخاص المشردين، ينبغي وضع إطار مشترك من قبل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بالتعاون مع الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

على مجلس الأمن، وبالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، أن يضع آليات لإنفاذ الامتثال.

في الأسابيع القادمة، ستعقد الهيئة الحكومية الدولية منتدى رفيع المستوى للتنشيط. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا الكامل بتلك العملية. ومعا بصوت واحد، يمكننا أن نتحدى الذين يؤمنون بحل النزاع بالوسائل العسكرية. ونهيب بالحكومة وجميع الأطراف المعنية أن تشارك في العملية السياسية الشاملة. إن منتدى التنشيط الذي ستعقده الهيئة يمثل أفضل فرصة لاستعادة السلام وإعادة بناء الإدارة الحكومية في جنوب السودان.

إذا جرى الحوار الوطني بمصداقية وشمل الجميع، يمكنه أن يضطلع بدور تكميلي في تحقيق المصالحة في الأجل الطويل. وبالنظر إلى الظروف الحالية في جميع أنحاء البلد، والتشرد الجماعي، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والافتقار التام إلى الهياكل الأساسية المؤسسية والدستورية، من الواضح أنه من غير الممكن إجراء الانتخابات بحلول نهاية الفترة الانتقالية الحالية. لذلك، فإن المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط أفضل أمل لاستئناف العملية السياسية.

ويحدونا الأمل في أن يمكن التقييم الذي أجرته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الأحزاب والمنطقة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في جنوب السودان من مواصلة عملية التنشيط من وجهة نظر مستنيرة. ونحن نشجعهم على اتخاذ خطوات ملموسة لتفعيل تنفيذ اتفاق السلام دون مزيد من التأخير.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موغاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة هيلي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر الرئيس موغاي على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة من أجل إحلال السلام في جنوب السودان.

إن شعب جنوب السودان يعاني وإن الوعد باستقلاله الذي حصل علية بعد جهد جهيد يضمحل تدريجيا. وفي الحقيقة، يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة في جنوب السودان وفي أماكن أخرى في وسط وشرق أفريقيا. ولذا طلب مني الرئيس ترامب أن أذهب إلى أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر. وأثناء تواجدي هناك، سوف أذهب إلى جوبا ليس بصفتي ممثلة لحكومة بلدي فحسب، بل أيضا بصفتي ممثلة لمجلس الأمن.

لقد مرت ستة أشهر منذ أن طالب مجلس الأمن بأن تقوم الأطراف المتحاربة في جنوب السودان بوقف القتال والعودة إلى طاولة المفاوضات. ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا نجتمع هنا كل شهر لنعرب عن الأسف للحالة الرهيبة في جنوب السودان. ونقوم كل شهر بحث الطرفين على وقف القتال. لقد ناشدناهما التوقف عن عرقلة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولقد شاهدنا مع الأسى اضطرار مئات الآلاف من الأشخاص إلى الفرار من ديارهم كل يوم وتفشي المجاعة.

نشاهد كل شهر تردي الحالة في جنوب السودان، ولا نزال نطالب باتخاذ المزيد من الإجراءات. إننا نشعر بخيبة الأمل لأن المجلس يرفض وقف تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان أو معاقبة الذين يضحون بشعبهم. ومع ذلك، نحن نعلم أن المسؤولية الحقيقية والسلطة من أجل التغيير تقعان على عاتق قادة جنوب السودان. لكنّ حكومة جنوب السودان حتى الآن لم تستجب للنداءات التي وجهها إليها المجلس لتشكيل حكومة تشمل الجميع وإنهاء القتال. لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل.

لقد أدّى العنف والدمار إلى تشريد ملايين السودانيين، فهناك مليونان من اللاجئين وهناك ٦ ملايين يواجهون ظروفا تجعلهم على حافة المجاعة، ويوجد عدد لا يحصى من الموتى. ويؤثر ذلك تأثيرا شديدا على الأطفال. لقد قامت المجموعات المسلحة باختطاف أو تجنيد سبعة عشر ألف طفل. وأختطف أكثر من ١٥ ٠٠٠ طفل من أسرهم وأحبائهم. ويواجه أكثر من ١,١ مليون طفل سوء التغذية الحاد وبالكاد يلتحق نصف الأطفال الذين في سن المدرسة بالفصول الدراسية. هذه هي الإحصاءات الواقعية ذات الآثار الوخيمة على رفاه وسلامة ومستقبل جيل بأكمله. لذا على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تستجيب للأزمة، وأن تساعد على حماية المدنيين والتخفيف من معاناتهم. قامت البعثة بإيواء أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في مواقع في جميع أنحاء البلاد وتحاول الوصول إلى عدد أكبر من المدنيين، لكن عملياتها تُحبط باستمرار.

نحض حكومة جنوب السودان على الترحيب بالمساعدة التي تقدمها البعثة والتعاون معها لتنفيذ ولايتها من أجل شعب جنوب السودان. إنّ الولايات المتحدة لا تتردد في الاستجابة. ففي أوائل أيلول/سبتمبر، فرضنا جزاءات اقتصادية ومالية على الأفراد الذين يعرقلون عملية السلام، ويمنعون الوصول إلى المساعدة الإنسانية ويتدخلون في بعثات حفظ السلام. ستفعل الولايات المتحدة كل ما بوسعها للتخفيف من المعاناة في جنوب السودان، وعلى مجلس الأمن والجهات الفاعلة الإقليمية أن تقوم بالمزيد. غير أنّ رسالتنا النهائية إلى قادة جنوب السودان مؤداها أنه يجب عليهم أن يغتنموا الفرصة لاتخاذ المبادرة. فلديهم طريقة لوقف أعمال العنف.

لقد قدمت لهم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية طريقة لإحياء اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان بشكل سريع، غير أن الوقت بدأ ينفد. إنها الفرصة الأخيرة لإنقاذ اتفاق السلام في جنوب السودان. ولذا يجب على أطراف النزاع المختلفة استغلال الأسابيع العديدة المقبلة للالتزام بالعملية والانتهاء منها. ويحدونا الأمل أن يغتنم قادة جنوب السودان هذه الفرصة. فإذا لم يقوموا بذلك، علينا أن نعقد العزم، فرادى وجماعات على السواء، على فعل المزيد من أجل إنهاء النزاع.

أما بالنسبة لشعب جنوب السودان، فإننا نتطلع إلى إيصال رسالة بصورة شخصية في القريب العاجل مفادها أننا لا ننساهم أو نتخلى عنهم. ونود أن نقول لشعب جنوب السودان إن له في الولايات المتحدة الأمريكية صديق ومن يدافع عنه.

**السيد آلين** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، والرئيس موغاي على إحاطاتهم الإعلامية. إنني أود أن أؤكد مجددا الدعم الكامل من المملكة المتحدة للعمل الحيوي، الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، في ظروف صعبة في جنوب السودان.

قبل سنتين، ابتهج شعب جنوب السودان لتوقيع اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. لقد كان الاتفاق رمزا للأمل بالنسبة للبلد الناشئ الذي غرق بهذه السرعة مرة أخرى في الحرب بسبب الخلافات بين قياداته. والآن، تمثل تلك الوثيقة تذكيراً صارخاً للجميع بأن الحكومة قد أخفقت في إدارة جنوب السودان. وكما قال الأمين العام، إن الأطراف الموقعة على اتفاق السلام أثبتت مرارا وتكرارا أنها تجاهلت محنة شعبها وأن دعوات المجتمع الدولي من أجل السلام لم تحرك فيها ساكناً.

لقد أصبح الصراع والجوع والعنف الجنسي المروع أموراً عادية. فهناك الاغتصاب الجماعي، وتجنيد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات. ويعيش حوالي مليونا شخص تقريبا على شفا المجاعة والنصف الآخر من السكان يعاني من انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن تقارير المنظمات غير الحكومية تفيد بأن أولئك الذين يتضورون جوعا غالبا ما يتملكهم الخوف من تعرضهم للهجمات من قِبل المكلفين بحمايتهم وهم في طريق عودتهم إلى بيوتهم بعد حصولهم على المعونة التي تبقيهم على قيد الحياة. ولا يمكننا تصور الخيارات التي يضطر شعب جنوب السودان إلى اتخاذها.

إنّ المعاناة تجبر الملايين من المدنيين على الفرار، مما يتسبب في أكبر أزمة لاجئين في أفريقيا وأسرع أزمة لاجئين تعاظما في العالم. واليوم، تعرض علينا مجموعة أخرى من التقارير التي تثبت أن إعلان الحكومة وقف إطلاق النار مسألة لا معنى لها. فما زالت القوات الحكومية تقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق، تتسبب في عواقب إنسانية وخيمة وفي تعطيل العمليات الإنسانية المنقذة للأرواح. لا يمكن السماح باستمرار معاناة على هذا النطاق. ولا يمكن لجنوب السودان الاستمرار في مساره الحالي.

وكما ذكر الرئيس موغاي، عن حق، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي ويتكلم بصوت واحد. وفي هذا السياق، ترحب المملكة المتحدة بقوة بالجهود المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة وبلدان المنطقة الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لوضع حدٍ لمعاناة شعب جنوب السودان والقتال الدائر هناك. تم تكرار هذه الرسائل في الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بجنوب السودان المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر وتردد صدى الدعوات التي أصدرها المجلس في آذار/مارس في بياننا الرئاسي S/PRST/2017/4.

وإننا نرحب بروح الريادة التي أبدتها بلدان المنطقة الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إطلاق المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنشيط، ونقدم دعمنا الكامل، وأعتقد أن هذا ما يفعله الجميع في مجلس الأمن، للهدف من هذه المبادرة الذي يتمثل في تنشيط اتفاق السلام. ونجاح هذه المبادرة يحتاج إلى دفعة منسقة وموحدة من جميع بلدان المنطقة والالتزام بمتابعة هذه المسيرة. ويجب أن تكون الأولوية الأولى لهذه العملية هي إلقاء السلاح بصورة نهائية. فما من حل عسكري لهذه الأزمة، ولن يتحقق السلام الدائم إلا بشمول كل المجموعات المسلحة وغير المسلحة على السواء.

ولا يمكن أن نتوقع النجاح بين عشية وضحاها. ويجب أن ننظر إلى منتدى التنشيط على أنه عملية وليس اجتماعاً وحيداً، وإن كان يجب أن نتحوط ضد الانجراف أيضاً. والنجاح يقتضي من جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة، أن تبرهن على الالتزام والإرادة السياسية لتحقيق السلام، الأمر الذي لم نلمسه حتى الآن. ولذلك، تدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف في الاتفاق والمجموعات المارقة وغيرها من أطياف المعارضة إلى الاستجابة بشكل بناء وإيجابي لهذه الفرصة السانحة للحوار. ونحن نتفق مع الآخرين في أن إجراء الانتخابات التمهيدية في هذه المرحلة ستكون سابقة لأوانها. والمملكة المتحدة أوضحت أكثر من مرة أنه يجب أن تكون هناك تبعات بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى عرقلة السلام، ولطالما دعونا إلى فرض جزاءات على المخربين.

ولذلك، فإننا نؤيد البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي ودعوته إلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية، بما في ذلك فرض الجزاءات على كل من لا يزال يعرقل الجهود الرامية إلى استعادة السلم والأمن في جنوب السودان. ويجب أن يكون المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مستعداً للعمل ضد من يواصلون عرقلة التقدم نحو السلام ويتسببون في استمرار معاناة شعب جنوب السودان. وينبغي أن نوضح لهؤلاء أنهم سيواجهون جزاءات إن لم يشاركوا بشكل كامل في عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وكما جاء في البلاغ، لا يمكن أن يعامل جنوب السودان بشكل روتيني بعد الآن. والمملكة المتحدة مستعدة لدعم المنطقة واستخدام كل الأدوات المتاحة لها جماعياً وفردياً لإجبار الطرفين على اختيار السلام.

**السيد بيرموديث** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، والسيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدما لنا من خلالهما صورة كاملة بشأن الأحداث الأخيرة في جنوب السودان.

يعاني السكان المدنيون من أسوأ عواقب الأزمة التي طال أمدها في جنوب السودان، والقادة السياسيون في البلد يتحملون المسؤولية عن ذلك بصورة أساسية. وينبغي ألا تغيب عن بالنا المعاناة المروعة التي تعرض لها السودانيون الجنوبيون لفترة طال أمدها كثيراً. والسبب الرئيسي للأزمة في هذا البلد هو إن قادته السياسيين يقدمون طموحاتهم الشخصية لتحقيق السلطة على احتياجات شعبهم. وحتى يومنا هذا، نزح ٤ ملايين مدني من ديارهم، منهم ١,٩ مليون نازح داخليا، وأكثر من مليوني لاجئ، بينما يواجه ٦ ملايين نسمة – أي نصف عدد السكان – مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، منهم ١,٧ مليون شخص على حافة المجاعة.

وأكثر ما يثير القلق هو أن الحالة تزداد سوءاً فحسب. فالاشتباكات ما زالت مستمرة بين المجموعات في أنحاء مختلفة من البلد، في حين لم يحرز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥ بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وكما لو أن ذلك لا يكفي، فإن العاملين في المجال الإنساني، الذين يشكلون في كثير من الحالات شريان الحياة الوحيد للأشخاص الذين هم في أشد الحاجة للمساعدة، يعملون في بيئة عدائية بصورة متزايدة، في ظل محدودية فرص الوصول إلى الأشخاص المحتاجين والهجمات المباشرة من جانب جميع الأطراف في النزاع.

وبالنظر إلى هذه الحالة الصعبة، تحث أوروغواي جميع الأطراف على الوفاء بوعدها بإنهاء الأعمال القتالية فوراً والالتزام بحسن نية بعملية حوار بشأن تنفيذ اتفاق السلام. وينبغي أن نشير إلى أن الرئيس كير قد بدأ عملية حوار وطني وأعلن مؤخراً عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، نحث حكومة جنوب السودان على استعادة الحريات السياسية التي تعتبر أساسية للسلام، وكفالة احترام حقوق الإنسان، ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ولا بد أيضاً من تهيئة بيئة آمنة ومحترمة تمكن العاملين في المجال الإنساني من الاضطلاع بالمهمة الجسيمة والصعبة والملحة المتمثلة في مساعدة أشد الناس احتياجاً.

وعلى الرغم من تعقد وصعوبة الحالة في جنوب السودان، لا يزال المجتمع الدولي يسعى جاهداً لإحياء عملية السلام. وعلى سبيل المثال، قام المجلس بزيارة البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وأصدر بياناً رئاسياً في آذار/مارس (S/PRST/2017/4). ونحن ممتنون أيضاً لجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم،

إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين. وفي رأينا، وكما ذكر السيد موغاي في أكثر من مناسبة، فإن على جميع الأطراف التي تسعى إلى حل النزاع أن تتكلم بصوت واحد، وأن ترسل رسالة حازمة لا لبس فيها إلى الجماعات المتورطة في النزاع. وفي هذا الصدد، نثني على تنسيق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لعدد من الفعاليات التي جرت على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة. ونتطلع أيضاً إلى عقد الهيئة الحكومية الدولية المنتدى الرفيع المستوى لتنشيط اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥، الذي سيكون فرصة سانحة لإحياء العملية السياسية في جنوب السودان وإرساء الأساس لإجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

أخيراً، نود أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد شيرر وموظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أداء مهامهم المحددة. ونتطلع أيضا إلى النشر الكامل والسريع لقوة الحماية الإقليمية، مما سيساعد بلا شك على زيادة الاستقرار في البلد.

**السيد بيشو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

لما كانت الحالة العامة الخطيرة في جنوب السودان مستمرة بلا هوادة، فإن رسالتنا لا تزال كما هي دون تغيير أيضاً. لا بد من وقف الانتهاكات لوقف إطلاق النار والقيود المفروضة على الوصول الإنساني، وعلى حكومة جنوب السودان أن تبدي تعاوناً تاماً مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد التزم النائب الأول للرئيس تابان دنغ غاي باتخاذ إجراءات بشأن كل من هذه المجالات في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/72/PV.19)، ويجب على الحكومة أن تظهر نتائج ملموسة في هذا الصدد. وينبغي للمجلس أن يظل متحداً في توجيه رسالة قوية إلى الحكومة والمعارضة.

إن التكلفة البشرية للنزاع الجاري فادحة للغاية. فما يقرب من ثلث سكان جنوب السودان، وكثير منهم نساء وأطفال، مشردون داخلياً أو أصبحوا لاجئين. ويعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متواصلة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية بالكامل. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أعلنت اليابان أنها ستقدم ٣ ملايين دولار في شكل مساعدات في حالات طارئة إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للمساعدة في معالجة انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان. ولكن لا بد من تيسير الوصول دون عوائق للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحمايتهم.

إن الحل الوحيد لمواجهة هذه التحديات هو من خلال العملية السياسية، واليابان تواصل التأكيد على أهمية ضمان الاضطلاع بعملية سياسية شاملة حقا تنطوي على إجراء حوار وطني. ونحن نؤيد بقوة الجهود التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنظيم منتدى التنشيط الرفيع المستوى. وعلى غرار الآخرين، نرحب بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، الذي يوجه رسالة مفادها أن هذه العملية ولئن كانت تمثل فرصة فريدة، فإنها أيضا الفرصة الأخيرة أمام الأطراف لتحقيق سلام واستقرار حقيقيين.

ونشيد بالموقف القوي للبعثة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر. كما يمثل نشر قوة الحماية الإقليمية تطورا إيجابيا، ونحن نتطلع إلى إكمال نشرها في أقرب وقت ممكن، بالتعاون الكامل بين الحكومة والبلدان المساهمة بقوات وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن الحالة في جنوب السودان لا تزال صعبة للغاية، ولكن جهود التنشيط وما تقوم به البعثة من عمل يوفران سبيلا للمضي قدما. وستستمر اليابان في دعم شعب جنوب السودان في سعيه لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

**السيد إليتشوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، وكذلك

السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على إحاطتيهما الإعلاميتين الموضوعيتين.

إننا نرى أن استقرار الحالة في جنوب السودان لن يكون يتحقق إلا إذا تم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والشروع في عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع. ونلاحظ أنه قد أُحرز بعض التقدم في هذا الصدد، في شكل التنفيذ التدريجي لمبادرة الرئيس كير – التي أُطلقت في أيار/مايو – لبدء حوار على الصعيد الوطني، بمشاركة كل المجموعات الإثنية، والجهات الفاعلة السياسية، والسكان بهدف التوصل إلى مصالحة وطنية وإنهاء النزاع في جنوب السودان. ونحن نتفق مع الأمانة العامة في أنه يمكن اعتبار ذلك عنصرا مكملا للعملية التي بدأتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تنشيط اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية على الصعيد المحلي.

لقد اضطررنا مرة أخرى إلى توجيه اهتمامنا إلى العواقب الإنسانية الوخيمة للأزمة في جنوب السودان. فتصعيدها له تداعيات سلبية للغاية على هذه المنطقة دون الإقليمية، بما يخلفه من زيادة كبيرة في تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. ونرى أنه من غير المنصف أن يقع كل اللوم عن أعمال العنف المستمرة على عاتق الحكومة. إن من المستحيل تنفيذ وقف إطلاق النار من جانب واحد، الذي أعلنه السيد كير في أيار/مايو، دون اتخاذ تدابير متبادلة من جانب المعارضة.

وما زلنا نرى أن تهديد الحكومة بالجزاءات المحددة الأهداف أو بفرض حظر على توريد الأسلحة لن يساعد في حل الأزمة، بل قد يؤدي إلى تفاقمها في الواقع. ولقد تمكن أعضاء المجلس خلال زيارتنا الأخيرة إلى أديس أبابا من أن يروا بأنفسهم مدى حذر الجهات الفاعلة الإقليمية إزاء تزايد الضغط الناجم عن فرض الجزاءات. ويسرنا أن نشر قوة الحماية الإقليمية جار في جنوب السودان. ونحن على ثقة من أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمانة العامة سوف يواصلان العمل مع حكومة جنوب السودان بشأن الطرائق المقبولة بصورة متبادلة للعملية، بما في ذلك انخراط قوة الحماية الإقليمية في منطقة مطار جوبا. وهذا شرط ضروري للمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

ونحث جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات على مساعدة قوة الحماية الإقليمية للوصول إلى حالة التأهب التشغيلي. ونرحب بمشاركة الأمين العام شخصيا في الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية في جنوب السودان، ونشيد بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الأعمال التحضيرية الجارية لمنتدى تنشيط اتفاق السلام الذي تقوده الهيئة إلى نجاحه. وبينما نحيط علما بجهود الوساطة التي تبذلها كمبالا ونيروبي، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه بأن هذه العمليات تتطلب تنسيقا محكما. كما نود الإشارة إلى أهمية التأكد من أن القوى الإقليمية تحافظ على اتباع نهج موحد لتسوية الأزمة في جنوب السودان. ويمكن أن يكون للمحاولات الرامية إلى تعزيز الخطط الوطنية القصيرة النظر، ناهيك عن التنافس مع البلدان المجاورة في المنطقة الواقع فيها جنوب السودان، عواقب وخيمة على عملية السلام.

**السيد ساديكوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص شيرر والرئيس موغاي على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمتبصرتين.

يشعر بلدي بالقلق إزاء بطء تنفيذ جنوب السودان للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، حيث إنه لا يزال يشكل الخيار العملي الوحيد لتحقيق السلام المستدام، ونحن نقدر العمل الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنظيم منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي طال انتظاره، الذي يهدف إلى إدراج جميع الأطراف في الجهود الرامية إلى

التنفيذ الفعال للاتفاق. وفي الوقت نفسه، علينا أن نضمن أن يكون الحوار الوطني الذي أطلق في شهر أيار/مايو شاملا وشفافا حقا. ويتطلب هذا الحوار نطاقا أوسع من التعاون فيما بين الحكومة الانتقالية، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونثني أيضا على جهود الرئيسين موسيفيني وكوناري، فضلا عن الجهات المعنية الأخرى، من أجل إحلال السلام في جنوب السودان.

إن الأزمة في جنوب السودان لا يمكن أن تنتهي إلا إذا تم تنسيق جميع مبادرات السلام هذه تنسيقا جيدا. ونؤيد البيان الذي اعتمد في الاجتماع الذي عقد بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في ٢٠ أيلول/سبتمبر بشأن الحالة في جنوب السودان، وننضم إلى الآخرين في التشديد على مدى أهمية أن تتكلم جميع الجهات المعنية بصوت واحد، ومن ثم تجنب أن نبعث برسائل غامضة إلى الأطراف في جنوب السودان. إن دعم الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، يشكل جزءا لا يتجزأ لتهدئة الأوضاع وإدخال تحسينات على العديد من الجبهات. ولكن يجب علينا أيضا أن نعترف بأنه لا يمكن حل النزاع في جنوب السودان أو إدارته عن طريق المفاوضات السياسية وحدها، حيث إن الأمن والتنمية مترابطان. وإذا أردنا التصدي لأسباب النزاع المعقدة، يجب علينا وضع استراتيجيات فعالة لتقديم المساعدة الدولية في العديد من المجالات، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستدام، والهياكل الأساسية وبناء الطرق، والمصالحة بين المجتمعات المحلية، والحفاظ على البيئة.

إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء حقيقة أنه على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار والقدرة المحدودة عموما على الحركة، بسبب موسم الأمطار، استمرت العمليات العسكرية في ولاية جونقلي والولايات الاستوائية وأعالي النيل، مما أدى إلى تصعيد حاد في الحوادث المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وانعدام الأمن الغذائي الشديد، وأعداد اللاجئين والمشردين داخليا. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على استعادة الوقف الدائم لإطلاق النار والكف فورا عن الاعتداء على العاملين في بعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني واعتقالهم واحتجازهم. وسيكون من المهم مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في إنشاء المحاكم المختلطة. كما تقدر كازاخستان التقدم المحرز في نشر قوة الحماية الإقليمية، التي ستؤدي دورا رئيسيا في حماية المدنيين وتحسين البيئة الأمنية. ونرحب بقرار الحكومة الكينية للمشاركة في قوة الحماية الإقليمية، ونأمل أن يتم حل المسائل المتبقية على وجه السرعة وأن يتم نشر العملية في الوقت المحدد.

وفي الختام، تشدد كازاخستان على الحاجة إلى المجتمعات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز التفاهم البناء والثقة، وإقامة علاقات ذات منفعة متبادلة إذا أردنا أن نحقق الهدف الذي نتشاطره جميعا، وهو تحقيق السلام والأمن في جنوب السودان. ولذلك، نرى أن آخر اجتماع عقده السيد شيرر مع الرئيس كير يمثل بداية تحسين علاقة العمل بين البعثة والحكومة الانتقالية.

**السيد سكوغ** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص شيرر والرئيس موغاي على تقريريهما الحكيمين عن الحالة في جنوب السودان. وعلى غرار الآخرين، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار القتال على هذا المستوى.

وبعد أربع سنوات من النزاع، لا يزال السكان المدنيون يعانون من افتقار أصحاب المصلحة للالتزام والإرادة السياسيين الضروريين لإيجاد حل سلمي. ولكننا الآن بصدد بناء الزخم حول الجهود الإقليمية لإنهاء النزاع. ونرحب بالقيادة القوية التي أبدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، ونؤيد تأييدا كاملا عملية تنشيط الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، على النحو الذي نوقش في اجتماع الهيئة الحكومية الدولية الموسعة في الأسبوع الماضي. وندعو إلى التعجيل بعقد منتدى الهيئة الحكومية الرفيع المستوى للتنشيط

بشأن جنوب السودان، ونحث على أن يكون موضوعيا. فهو يمثل فرصة فريدة للجمع بين جميع أصحاب المصلحة، ونحث جميع الأطراف على المشاركة في هذه العملية بحسن نية. إن الخطوات المبينة في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ترسم خارطة طريق للمضي قدما. ونرحب بالاقتراح الداعي إلى عقد اجتماعات ثلاثية منتظمة بين المبعوث الخاص للأمم المتحدة والممثل السامي للاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية كسبيل لضمان تحسين التنسيق والأثر.

وكما ناقشنا ذلك بالتفصيل خلال زيارتنا الأخيرة إلى أديس أبابا ومع الاتحاد الأفريقي، لن ينهي الأزمة إلا الحل السياسي. وتحقيقا لهذه الغاية، يكتسي الوقف الفوري للأعمال القتالية من جانب جميع الأطراف – الحكومة والجماعات المسلحة على حد سواء – أهمية بالغة، ليس من أجل التخفيف من معاناة المدنيين فحسب، بل للتمكن من إجراء عملية سياسية مجدية وشاملة أيضا. وفي ظل الظروف الراهنة، وبالنظر إلى التشريد الجماعي، لا يمكن إجراء الانتخابات بصورة حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

ويجب أن يظل مجلس الأمن موحدا في دعمه للجهود الإقليمية المكثفة. ويجب علينا أن نسعى إلى توحيد صفوف المجتمع الدولي لكي نتكلم بصوت واحد، كما قال كثيرون هنا اليوم وكما يدعو إلى ذلك بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وباعتبارنا أعضاء المجلس، يجب علينا أيضا أن نرقى إلى مستوى مسؤولياتنا من خلال الاستعداد لتنفيذ قراراتنا. وهذا يعني التشبث بأحكام البيان الرئاسي (S/PRST/2017/4) الذي اعتمدناه قبل ستة أشهر، بما في ذلك الإعداد لاتخاذ المزيد من التدابير إذا لزم الأمر، بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وكما سمعنا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في جنوب السودان الذي عقد في الأسبوع الماضي، فإن حالة السكان هناك آخذة في التفاقم، إذ أن أكثر من نصف السكان بحاجة إلى المساعدة. وندعو الحكومة إلى تيسير عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمنظمات الإنسانية، وضمان حماية العاملين في مجال الإغاثة. وفي ذلك الصدد، نرحب بنشر أول سرية لقوة الحماية الإقليمية، ونتوقع أن المسائل العالقة بشأن انتشارها الكامل ستتم تسويتها بسرعة.

ونثني على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لما تبذله من جهود متواصلة من أجل حماية المدنيين، لكننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ونأسف لأن قدرة البعثة على رصد تلك الانتهاكات والتجاوزات والتحقق منها، بما فيها أعمال العنف الجنسي، يعوقها انعدام الأمن والقيود المفروضة على حرية التنقل. ونشدد على أهمية إنشاء محكمة مختلطة دون تأخير، ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم مع الحكومة من أجل تحقيق هذا الهدف. وستكون خطوة هامة نحو مكافحة الإفلات من العقاب، ويؤمل أن تشكل رادعا قويا لمنع الجرائم الفظيعة.

وإذ نمضي قدما في المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في جنوب السودان. ينبغي أن ننظر في السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة المرأة في هذه العملية. ونشجع البعثة على دعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في تلك العمليات، ونشجع الأمين العام على مواصلة تسليط الضوء في تقاريره على العنف ضد المرأة ومشاركة المرأة.

لقد استمرت معاناة جنوب السودان فترة طويلة جدا، وإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى إنهاء النزاع. والجهود الحالية للهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي بحاجة إلى دعمنا الكامل. والزخم يجب ألا يضيع.

**السيد لامبرتيني** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): على غرار الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، أشكر الممثل الخاص شيرر

على إحاطته الإعلامية وعلى الطريقة المتفانية التي ينفذ بها ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا للنهج الثلاثي المستويات لحماية المدنيين. كما أشكر الرئيس موغاي على موافاتنا اليوم بمعلومات مستكملة، وأرحب بمناشدته المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد بشأن الأزمة في جنوب السودان.

تراعي إيطاليا ثلاثة جوانب أساسية في تقييم الحالة في جنوب السودان – الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، وعملية السلام. إن انتهاكات وقف إطلاق النار المستمرة تجبر الآلاف من أبناء جنوب السودان على مغادرة منازلهم وقراهم وأراضيهم كل يوم. والحالة الإنسانية في جنوب السودان حالة طوارئ تؤثر على سكان البلد. ويُطلب من البلدان المجاورة يوميا وقف هذا النزيف بمواردها المحدودة وفي ظل الخطر انتشار عدم الاستقرار قريبا في المزيد من مناطق الإقليم. والعمل على إيجاد حل مشترك من أجل السلام في جنوب السودان يعني أيضا علاج هذا الجرح في القارة الأفريقية. وإذ أن من واجبنا الأخلاقي كافة أن نساعد جنوب السودان، فإن تلك المساعدة تمثل للأطراف الفاعلة الإقليمية عبئا جيوسياسيا.

وقد تفاقمت الحالة المأساوية في جنوب السودان بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. إن النزاع يشجع على الإفلات من العقاب، والعنف الجنسي والجنساني، والتجنيد واستخدام الأطفال الجنود، فضلا عن تقييد حرية الرأي والتعبير. وكل ذلك يدمر بصورة بطيئة أمة جنوب السودان الفتية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه بدون إحقاق العدالة، فإن المصالحة الوطنية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق أبدا. ونرحب باختتام الأعمال التحضيرية من جانب الاتحاد الأفريقي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، لإنشاء محكمة مختلطة، ونأمل أن تقوم سلطات جنوب السودان بالمتابعة على وجه السرعة وفقا للفصل ٧ من اتفاق السلام.

وأخيرا، فيما يتعلق بعملية السلام، فقد تحققت خلال الأسبوعين الماضيين بعض الخطوات الصغيرة ولكنها هامة للمضي قدما، في اجتماع عُقد في نيويورك. فالبيان الصادر عقب الاجتماع الثالث عشر لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، واجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام وغيرها من المناسبات، كلها أعربت عن دعم المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط الذي نظمته الهيئة الحكومية الدولية. وإلى جانب إثيوبيا، تشارك إيطاليا في رئاسة منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية الذي ما فتئ يدعم بقوة، سياسيا وماليا، جهود الهيئة لتحسين الاستقرار الإقليمي.

وكما ذكرنا باستمرار منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن، فإن الأزمة في جنوب السودان أزمة إقليمية أيضا. ومن واجب الهيئة الحكومية الدولية قيادة العمل الدولي من أجل تحقيق المصالحة هناك، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لذا، فإننا نؤكد مجددا دعمنا لتنشيط المنتدى، متفقين على أنه ”الفرصة الأخيرة أمام الأطراف لتقوم حقا بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في جنوب السودان“، مثلما ذكر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص شيرر والرئيس موغاي على ما قدماه من معلومات مستكملة، والأهم من ذلك كله على جهودهما الهائلة من أجل استعادة السلام في جنوب السودان.

إن الحالة في جنوب السودان لما زالت متقلبة. وعلى الرغم من الاتفاقات المعلنة لوقف إطلاق النار والآثار الناجمة عن موسم الأمطار، استمر القتال في جميع أنحاء البلد، مؤديا إلى سقوط المزيد من الضحايا المدنيين، وزيادة تدمير الهياكل الأساسية، والمزيد من التشريد، والمزيد من انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، يخشى أن الاشتباكات المسلحة قد تزداد حدة عندما يبدأ الموسم الجاف.

ولا تزال أوكرانيا تعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للأزمة في جنوب السودان. والخيار العملي الوحيد للتصدي للتحديات الراهنة في جنوب السودان هو عملية سياسية حقيقية في إطار اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. إن القيادة وأصحاب المصلحة الآخرين في البلد يجب ألا يبدوا إرادتهم السياسية فحسب، بل أن يبرهنوا أيضا على التزامها بالسلام من خلال أعمالهم الملموسة.

وقد بلغ الدعم الدولي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في جنوب السودان مستوى غير مسبوق في الأسبوع الماضي. ومن الجدير بالملاحظة أن ثلاث منظمات رئيسية – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية – اتحدت في رغبتها في إنهاء معاناة شعب جنوب السودان. ويرحب وفد بلدي بنتيجة الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان، الذي عُقد في نيويورك قبل بضعة أيام. ونعتقد أن البيان الصادر عقب الاجتماع يبعث برسالة واضحة مفادها أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. كما نتفق تماما على أن الحالة في جنوب السودان لم يعد من الممكن معالجتها على النحو المعتاد، بما في ذلك في مجلس الأمن. ويجب اتخاذ خطوات وقرارات عاجلة إذا أردنا أن نضمن أن الزخم الحالي لن يصير فرصة ضائعة أخرى لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جنوب السودان.

وفي ضوء ذلك، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن يتوقف القتال. لا توجد فرصة لنجاح أي عملية سياسية تحت أزيز الرصاص. إننا ندعو جميع الجهات المعنية إلى وقف الأعمال العدائية والالتزام بوقف دائم لإطلاق النار دون شروط مسبقة وبحسن نية.

ثانيا، يجب أن يكون الحوار السياسي شاملا وشفافا ومستقلا. ويشكل بدء نشاط هيئة الحوار الوطني خطوة إيجابية إلى الأمام. ولكي تنجح، عليها أن تحظى بالدعم الكامل من جميع الجماعات الرئيسية في مجتمع جنوب السودان. وكما أكد البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ينبغي للحوار الوطني أن يكمل التنفيذ التام لاتفاق السلام وعملية التنشيط التي يقودها مجلس الوزراء التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وألا ينظر إليه كبديل عنه.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. تتطلع أوكرانيا إلى منتدى التنشيط الرفيع المستوى، الذي ينبغي أن يخلق زخما جديدا لتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تقوم جميع الجهات الفاعلة المعنية بتنسيق جهودها بشكل كامل والتكلم بصوت واحد.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي أعذار لعدم إحلال السلام في جنوب السودان. والمجتمع الدولي مستعد وراغب في تقديم المساعدة لحكومة جنوب السودان. وفي المقابل، يجب على حكومة جنوب السودان أن تفي بالتزاماتها في نهاية المطاف.

**السيدة غيغن** (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ديفيد شيرر، وكذلك رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس فيستوس موغاي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. وفي مواجهة هذا التقييم المرير، والمحبط في بعض الأحيان، لهذا النزاع المستمر، أود أن أركز على نقطتين تحديدا.

أولا وقبل كل شيء، وفي ضوء حجم المأساة اليومية التي رويت لنا، فإنني أثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملون في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة الحيوية إلى الناس في جنوب السودان. إن الأرقام مذهلة، وتشير إلى الحجم الهائل للأزمة، التي ازدادت سوءا

بسبب الظروف القاسية جدا في جنوب السودان، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يوصلون المعونة إلى السكان.

أن جنوب السودان هو، في الواقع، من بين أكثر البلدان خطورة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، فقد قُتل ١٨ منهم منذ بداية هذا العام. ولا يمكن أن نتسامح مع هذا الوضع. ونحن ندين بشدة الهجمات التي تستهدف موظفي البعثة وكذلك الجهات الفاعلة الإنسانية، المفروضة على إمكانية وصولهم.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وإتاحة إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الأشد ضعفا. إن تمكين العاملين في المجال الإنساني من أداء عملهم في مناطق النزاع هو شرط أساسي لا بد من احترامه. فهذه الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، التي ييسرها انتشار الأسلحة في جنوب السودان، هي بمثابة تذكير بأهمية النظر في فرض حظر على توريد الأسلحة لحرمان أطراف النزاع من فرص ارتكاب أعمال العنف هذه.

وفي هذا السياق الصعب، تظل حماية المدنيين أمرا حتميا. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تنفيذ ولايتها بقيادة السيد شيرر. والموقف القوي الذي اعتمده من أجل توفير حماية أفضل للمدنيين أمر بالغ الأهمية بينما لا يزال العنف مستمرا. إن نشر أول وحدات قوة الحماية الإقليمية تطور مشجع على الرغم من أن ذلك حدث، للأسف، بعد مرور أكثر من سنة على قرار المجلس إنشاء تلك القوة. ومن الأهمية بمكان أن يتم كسر الجمود في أسرع وقت ممكن.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية المضي بالعملية السياسية قدما. نحن ندرك أن التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة في جنوب السودان لا يمكن إلا أن يكون سياسيا، ولا يمكن أن يتحقق إلا بدعم إقليمي. وينبغي لإطلاق المنتدى الرفيع المستوى من أجل إعادة تنشيط اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ أن يساعد على تعزيز هذه العملية. وفرنسا تثني على التزام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتدعو مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى كفالة أن يصبح المنتدى واقعا في أقرب وقت ممكن، على نحو ما دعي إليه صراحة في البيان المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ويجب على الأطراف أن تعالج هذه المبادرات، وأن تلتزم التزاما تاما بإنجاح المنتدى.

وينبغي للتقارير المرحلية التي اقترحها مجلس السلم والأمن، فضلا عن التهديد بفرض جزاءات ضد أولئك الذين يسعون إلى عرقلة هذه الجهود، أن تسهم في التقدم السريع الذي يجري إحرازه. ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها مختلف الجهات المعنية لجعل المنتدى واقعا، ولا سيما المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك الممثل الخاص شيرر والرئيس موغاي.

إن التنسيق السلس من جانب الجميع في هذا المسعى هو مفتاح النجاح. وترى فرنسا أن من المهم بالقدر نفسه مواصلة العمل على ضمان إجراء حوار وطني شامل من أجل المساهمة في بناء سلام دائم. ومما يثلج صدرنا أيضا دعوة مجلس السلم والأمن لإنشاء المحكمة المختلطة المنصوص عليها في اتفاق السلام. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم في جنوب السودان.

والتزام كل من مجلسنا والمنطقة يكتسيان أهمية بالغة من أجل إحلال السلام في جنوب السودان. ويجب أن نستفيد معا من الأسابيع القليلة المقبلة للبناء على هذه الجهود لصالح شعب جنوب السودان.

**السيد تشانغ ديانبن** (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس موغاي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ومنذ بداية العام، التزمت الحكومة الانتقالية في جنوب السودان بحل مسألة جنوب السودان. ويستعد الحوار الوطني الذي أطلقته الحكومة الانتقالية في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية لعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى لجنوب السودان. وخلال الدورة السابقة للجمعية العامة، عقدت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية اجتماعا رفيع المستوى بشأن جنوب السودان. كما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعا وزاريا بشأن مسألة جنوب السودان.

وعززت الأطراف المشاركة في تلك الاجتماعات الاتصال وتوصلت إلى توافق في الآراء. وترحب الصين بهذا التطور. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أيضا أن الحالة في جنوب السودان هشة للغاية: هناك استمرار للنزاع المسلح وبطء في إحراز لتقدم السياسي، وتردٍ في الحالة الإنسانية وركود اقتصادي شديد. وجنوب السودان بحاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

أولا وقبل كل شيء، لا بد أن نشجع جميع أطراف النزاع على العودة إلى المسار السياسي من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار. وتعرب الصين عن تأييدها للحوار الوطني والمنتدى الرفيع المستوى المعني بتنشيط اتفاق السلام في جنوب السودان، وهو ما يمثل فرصة هامة أمام جنوب السودان لتحقيق المصالحة السياسية وتنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز من مستوى دعمه المقدم. وفي الوقت نفسه، يجب على الطرفين أن يعززا التنسيق والتآزر من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

يجب على الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والبلدان والمنظمات الإقليمية الأخرى أن تغتنم هذه الفرصة من أجل زيادة المشاركة في عملية الوساطة، وفي الوقت نفسه أن تنسق وتتعاون من أجل الاستفادة الكاملة من مزايا ومواطن قوة كل منها. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بدور تنسيقي من أجل ضمان قدرة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية على الاضطلاع بأدوار قيادية في عملية الوساطة.

ثانيا، يجب الاحترام التام للدور القيادي الذي تضطلع به حكومة جنوب السودان من حيث التعامل مع الشؤون الداخلية. وبغية معالجة هذه المسألة في نهاية المطاف، لا بد للحكومة الانتقالية في جنوب السودان وشعبه أن يبذلا جهودا. ولن يعمل سوى تحريك هذه من جانب الحكومة الانتقالية في جنوب السودان على جعل المساعدة من المجتمع الدولي أنجع وأكثر كفاءة. وقبل اقتراح الحلول، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتشاور بصورة تامة مع حكومة جنوب السودان من أجل تجنب فرض أي حلول قسرا.

ثالثا، يجدر الاهتمام بمسألة المساعدة الاقتصادية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمات في جنوب السودان. إن الركود الاقتصادي الشديد والأشخاص الذين يعيشون في بؤس هما سببان من الأسباب الجذرية الهامة في مسألة جنوب السودان. في ٢٣ أيلول/سبتمبر، ألقى النائب الأول رئيس جنوب السودان، السيد تابان دينق قاي، خطابا في الجمعية العامة (انظر A/72/PV.19) أعرب فيه عن الأمل في أن يكون هناك المزيد من الدعم من المجتمع الدولي في جنوب السودان من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وإتاحة المجال أمام شعب جنوب السودان للمشاركة في البناء في مرحلة ما بعد الحرب.

ولئن كان المجتمع الدولي يقدم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان – على سبيل المثال، في إجراء عمليات نقل الدم – يجب أن يكون هناك المزيد من الإسهام في الهياكل الاقتصادية مثل الزراعة والطاقة والبنى التحتية. وهذا سيجعل من جنوب السودان أكثر اعتمادا على الذات، بما في ذلك تمكنه من ضمان توفير إمداداته من الدم.

إن الحكومة الصينية تدعم عملية السلام في جنوب السودان باستمرار من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، بما في ذلك مجلس الأمن، بغية تشجيع التنمية في جنوب السودان. وحتى الآن، هناك أكثر من ١ ٠٠٠ من

حفظة السلام الصينيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومنذ بداية العام، قدمت الصين ٥ ملايين دولار في شكل مساعدات إنسانية عن طريق برنامج الأغذية العالمي وتبرعت للبلد أيضا عن طريق قناتها الثنائية بمعونة غذائية قدرها ٨ ٥٥٠ طنا. إن الصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها البناء في مساعدة جنوب السودان على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة.

**السيد إنشوستي جوردان** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد فيستوس موغاي، والممثل الخاص للأمين العام، السيد ديفيد شيرر، على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

وببالغ الحزن نرى أن جنوب السودان يمر بأزمة سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية خطيرة، لم يبد عليها أي تحسن في الأشهر الأخيرة. وعلى العكس من ذلك، بالنظر إليها على نحو أكثر إيجابية، فإن الحالة أصابها الجمود. إن الملايين من سكان جنوب السودان بحاجة إلى المعونة الإنسانية. وتنذر بالخطر أحوال الأشخاص المشردين واللاجئين؛ وتعاني النساء والأطفال من انعدام الأمن الغذائي ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية؛ وكانت هناك حالات لتفشي الأمراض مثل الكوليرا والحصبة – وهذه مجرد بعض المشاكل في البلد. ولذلك من غير المقبول فرض قيود على إيصال المعونة الإنسانية. وعلى الأطراف ضمان الوصول بدون عائق والمأمون وعلى أساس دائم لجميع العاملين في المجال الإنساني ولبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وندين الاشتباكات التي لا تزال تقع في منطقة أعالي النيل. ولا نزال نعتقد أن الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام هي الوقف الفوري للأعمال القتالية بين الطرفين. وبالرغم من أن الحكومة أعلنت وقفا لإطلاق النار، فإنه للأسف لم ينفذ. وإذا استمرت الاشتباكات لن يكون هناك سبيل إلى إقامة حوار. ونشعر بالأسف للافتقار الواضح للإرادة السياسية.

وسيكون حل النزاع في جنوب السودان عن طريق عملية سياسية موثوقة وحوار شامل للجميع يؤدي إلى الامتثال لاتفاق عام ٢٠١٥. وبناء على ذلك، ينبغي أن ندعم مبادرات المنظمات الإقليمية. ونشدد على أن كلا الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اتخذتا موقفا في الوقت المناسب من أجل المعالجة الحازمة للتدابير الرئيسية التي يتعين اتخاذها على الفور. ودعا البيان الذي أصدره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ أيلول/سبتمبر الأطراف إلى الانضمام إلى الجهود التي بذلت مؤخرا لإيجاد زخم واستعادة العملية السياسية في جنوب السودان بتنشيط منتدى رفيع المستوى بناء على مبادرة الهيئة الحكومية الدولية. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك تكامل فيما بين المبادرات، ويلزم توحيد الجهود.

ومن البنود الهامة الأخرى تقديم مذكرة تفاهم من أجل إنشاء المحكمة المختلطة. ونعتقد أن المساءلة ستساعد عمليتي المصالحة والإنعاش الرئيسيتين لإرساء السلام الدائم. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن يقود هذه العملية الاتحاد الأفريقي، ونود أن نبرز أهمية استعداد الحكومة للمضي قدما بإنشاء المحكمة.

وفيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية، فإننا نشيد بالمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص لتيسير وصول الفريق المتقدم التابع لرواندا. ومن الأهمية بمكان العمل مع الحكومة للتمكن من كفالة الأداء السليم لقوة الحماية الإقليمية. وبالمثل، نتطلع إلى نشر القوات الإثيوبية في الأسابيع المقبلة. وسيمكن وجود قوة الحماية الإقليمية بعثة الأمم المتحدة من معالجة النزاع وحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية على نحو أكثر فعالية.

وفي الختام، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على الأعمال والتضحيات التي قدماها في جنوب السودان. وتجدر الإشارة إلى تركيزهما على حماية المدنيين. ونعرب عن أقوى دعمنا لهذه الأعمال.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

**السيد مالوال** (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي مهامكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي وتعاونه معكم في الأيام المتبقية لفترة رئاستكم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير والشكر للسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وللرئيس فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على ما قدماه من خدمات إلى شعب جنوب السودان.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لي لتبادل آرائنا بشأن رسالة الأمين العام المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والموجهة إلى مجلس الأمن، وبشأن تقريره عن الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان ودور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2017/784). وبالرغم من الادعاءات الواردة في التقرير التي يمكن المناقشة في مدى دقتها، فإنن لا أعتزم أن أجادل أو أطعن في تلك الادعاءات؛ وبدلا من ذلك، أريد أن يعلم المجلس والأطراف المعنية أنه ليس من سياسات حكومة جنوب السودان أن تتدخل في ولاية بعثة الأمم المتحدة أو تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية.

ويقر وفد بلدي أيضا بكون العديد من الظروف والتحديات الصعبة لا تزال تواجه بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وهناك أيضا علامات للتحسن ولإحراز بعض التقدم نأمل أن نبني عليها. ونأمل أن نستفيد من التشاور الوثيق والتعاون وطريقة تسوية الحكومة وقيادة بعثة الأمم المتحدة لمسألة الفريق المتقدم الرواندي التابع لقوة الحماية الإقليمية. ونأمل أن نبني الثقة الدائم بغية تحسين علاقات العمل بين الحكومة والأمم المتحدة.

وعقد وفد بلدنا إلى الجمعية العامة سلسلة من الاجتماعات بشأن الحالة في جنوب السودان مع قيادة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها، بما في ذلك الأمين العام. وعقدنا أيضا اجتماعات ثنائية مع العديد من الدول الأعضاء. وتلقى وفد بلدنا عدة رسائل من المجتمع الدولي خلال تلك الاجتماعات، بما في ذلك البيان الوزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر، الذي يشيد به وفد بلدي. وبناء على ذلك، ستقوم الحكومة بتحليل واستعراض تلك الرسائل، ونأمل أن تخرج الحكومة بالمزيد من السياسات الرامية إلى تعزيز التعاون وتحسين الاتصالات اليومية والتفاعل بين الوكالات الحكومية وبعثة الأمم المتحدة.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن يورد تقرير الأمين العام الفصلي المقبل تحسين بيئة عمل بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في جمهورية جنوب السودان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئيس موغاي على انضمامه إلينا وعلى إحاطته الإعلامية الممتازة.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.